

أدلة
جواز إيقاف صلاة الجماعة في المسجد
لدفع أضرار
(نسخة مزينة و.. بة)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، أما بعد:

فهذا مقالٌ صغيرٌ^١، ذكرت فيه توجيه الدولة بإغلاق المساجد - مدة يسيرة - خوفًا من بعض الأوبئة، وذكرت أن الأدلة الشرعية، والقواعد المرعية تؤيد هذه الفتوى، ولا سيما بعد أن ثبت طبيًا أن اجتماع الناس في المساجد وغيرها سببٌ لنقل هذه الأوبئة، وناقشت المخالفين في هذه المسألة.

وقد خرج المقال سابقًا مختصرًا، وقد رأيت أن أعيد ترتيبه لوقوفي على شبهات جديدة في المسألة.

وصلّى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله

كتبه: أبو عمار علي الحذيفي العدني

عدن / اليمن

٢٨ / رجب / ١٤٤١هـ

^١ وليس لي من هذا المقال إلا ترتيب فوائد مأخوذة من فضلاء.

١ — مكانة صلاة الجماعة في الإسلام

لا يختلف المسلمون في فضل صلاة الجماعة، وعلو مكانتها، وفي ثمارها الطيبة، وآثارها الحسنة على الأفراد والمجتمعات.

ومن ثمار صلاة الجماعة إحياء شعيرة من شعائر الإسلام، واجتماع المسلمين، ولقائهم ببعضهم، وتعلّم الجاهل للصلاة، وسماع المواعظ، وتعلّم المسلم الانضباط بالمواعيد، ومعرفة المحافظين للصلاة من غيرهم، إلى غير ذلك من الثمار الطيبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : "اتفق العلماء على أنها من أوكد العبادات، وأجلّ الطاعات، وأعظم شعائر الإسلام".^١
وقال - رحمه الله - :

"الصلاة في الجماعات التي تقام في المساجد من شعائر الإسلام الظاهرة، وسنته الهادية".^٢
لكن قد تحصل للمسلمين ظروف تضطرهم إلى إغلاق المساجد مدة يسيرة خوفاً من بعض الأضرار العامة، حتى تعود الأمور إلى طبيعتها.

٢ — صلاة الجماعة في المساجد في ظل انتشار الوباء

ومع انتشار مرض الكورونا، وقيام الكثير من الدول باحترازاات وقائية للحدّ من خطورة هذا المرض، قامت بعض الدول الإسلامية بمنع صلاة الجماعة في المسجد، كنوع من الاحترازاات الوقائية.

٣ — الأخيار يحزنون لتوقف صلاة الجماعة في المساجد

وقد حزن الأخيار لوجود ظروف اضطرهم للامتناع عن صلاة الجماعة، لأن قلوبهم معلقة بالمساجد، فيها يعبدون الله، وفيها يلتقون بإخوانهم وأحبابهم، وفيها يدرسون العلم الشرعي الذي فيه حياة القلوب، لكنهم استسلموا لأمر الله تعالى، راجين من الله تعالى أن يؤتيهم الله تعالى ثلاثة أجور:

أحدها: - أجر صلاة الجماعة التي كانوا يحافظون عليها.

والثاني: - أجر امتثالهم لولاة أمورهم الذين منعوا من صلاة الجماعة لمصلحة المجتمع.

والثالث: - أجر المصيبة التي ابتلوا بها.

^١ "مجموع الفتاوى" (٢٢٢/٢٣).

^٢ "مجموع الفتاوى" (٢٥٠/٢٣).

٤ - الخلاف في مشروعية توقيف صلاة الجماعة في المساجد

وقد اختلف الناس في مشروعية إيقاف صلاة الجماعة في المساجد كنوع من الوقاية من هذا الوباء، وكان خلافهم على قولين اثنين:

القول الأول: - أن توقيف صلاة الجماعة في المسجد مشروع للحاجة الماسة كهذه الحالة التي يعيشها الناس اليوم.

والقول الثاني: - أن ذلك غير مشروع مطلقاً.^١

ونحن سنستعرض قول الفريقين، وأدلة كل فريق منهم، ونبيّن الراجح من القولين - إن شاء الله تعالى -.

القول الأول: مشروعية توقيف صلاة الجماعة في المساجد

وهذه فتوى هيئة كبار العلماء - في المملكة العربية السعودية -، ومن وافقهم من المشايخ، وطلاب العلم.

فقد أصدرت هيئة كبار العلماء - في المملكة العربية السعودية - فتوى تقضي بترك صلاة الجماعة في المساجد، وترك الحلقات وغيرها، وهذه الفتوى جاءت بعد دراسة الأوضاع مع وزير الصحة، عرفوا بها مدى الأضرار المتوقعة في حالة عدم الحدّ من أسباب الانتشار. وأصدر وزير الأوقاف في اليمن قراراً بإيقاف صلاة الجماعة في المساجد، وحلقات تحفيظ القرآن، والأنشطة العلمية فيها.

^١ من مثل محمد الحسن الددو، ووجدي غنيم، وعبد الرحمن عبد الخالق، ويحيى الحجوري ومقلّديه، ومحمد الإمام ومقلّديه، وأحد التكفيريين في المغرب يدعى أبا النعيم، والتكفيري عبد الله السعد، والكوري الموريتاني، وغيرهم.

وبعض هؤلاء إخواني حاقّد، ما يجدون فرصة لإفراغ حقدهم إلا ويفرغوه فيها بأسوأ الأساليب، ولو صدر المنع من أردوغان لوجدتهم يعدّون المصالح العظيمة من قرار المنع.

فأبو النعيم المغربي كَفَّر الدولة المغربية، وقال: "إن حكومة المغرب صارت مرتدة، وصارت المغرب دار حرب". وعبد الرحمن عبد الخالق يستدلّ بالآية: "ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه، وسعى في خرابها".

أدلة الفريق الأول:

واستدلّ الفريق الأول على المنع بما يلي:

١ — النهي عن إتلاف الإنسان لنفسه، كالنهي عن إلقاء الإنسان بنفسه في التهلكة، والنهي عن قتل النفس لنفسه.

٢ — النهي عن الإعانة على العدوى، كالنهي عن ورود ممرض على مصحّ، والنهي عن دخول أرض الطاعون، والأمر بالابتعاد من المجدوم.

وقد اعترض بعضهم بأنه لا توجد عدوى أصلاً، واستدلّ بحديث: "لا عدوى ولا طيرة". وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد بالحديث نفي انتقال العدوى بنفسها كما كان يعتقد أهل الجاهلية، لا نفي حصولها أصلاً، وهذا شيء يعرفه طلاب العلم المبتدئون في باب مختلف الحديث من كتب المصطلح.

٣ — النهي عن الضرر والإضرار، لقاعدة: "لا ضرر ولا ضرار".

٤ — بيان أن "الشارع لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة، ولا ينهى إلا عما مفسدته خالصة أو راجحة".

٥ — بيان أن "القدرة شرط التكليف، فلا واجب مع العجز، ولا محرم مع الضرورة". قال تعالى: "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها". وقال تعالى: "لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها".

٦ — بيان أن "المشقة تجلب التيسير"، قال تعالى: "ما جعل عليكم في الدين من حرج". ونحوها من الآيات.

٧ — أن من شروط صلاة الجماعة في المساجد الأمن التام، فإذا فقد الأمن، وحصل الخوف، لم تجب عليه صلاة الجماعة في المسجد بالاتفاق.

٨ — أن الشارع الكريم قد أسقط وجوب الجماعة في المسجد عن أصناف من الناس، لأن في إيجاب صلاة الجماعة عليه مشقة عليه وعلى غيره، وهؤلاء شخصان هما: المرأة التي تبقى في بيتها حفاظاً على البيت، والرقيق الذي يترك الجماعة حفاظاً على مال السيد.

٩ — وأسقط الشارع صلاة الجماعة عن الناس لعذر طارئ، كالريح الشديدة، والبرد الشديد، والمريض، والقيام على المريض، والمطر، والوحل، وأكل الثوم والبصل، والدين إذا كان المدين عاجزاً عن تسديد الدين — لا إذا كان ممطلاً — وكان يخشى من السجن. ويعود الوجوب في حقهم مع ذهاب العذر الطارئ.

١٠ — ومنهم من شرع لهم الشارع التخلف عن صلاة الجماعة لعذر يقتضي التأخير، مثل حضور طعام ونفسه تتوق إليه، ومثل مدافعة الخبث.

فالشارع الكريم أسقط وجوب صلاة الجماعة عن بعض الناس، لوجود الضرر في حضورها، ولاشك أن المحافظة على أرواح الناس مقدّم على كل هذه الأعذار.

وقد اعترض بعضهم على هذا الاستدلال بقوله: "هذه الأعذار شرعت في حقّ أفراد مخصوصين فقط، لا في حق الناس كلّهم".

لكن أجيب عن ذلك بأن ما شرع في حقّ الفرد من الأعذار فإنه يشرع في حقّ الناس كلّهم إذا اشتركوا معهم في العلة، ولو أدّى ذلك إلى إغلاق المساجد، ومن فرق بين العذر الخاص والعذر العام فعليه الدليل.^١

١١ — الشارع الكريم استحبّ ترك صلاة العيد في المساجد، وأدائها جماعةً في أرض مكشوفة خارج المدن، وذلك تحصيلًا لبعض المصالح مثل اجتماع الناس، ولقاء المسلمين، وإظهار الشعائر، مع أن المساجد أفضل من المصليات بالاتفاق. ولاشك أن المحافظة على أرواح الناس مقدّمة على هذه المصالح المشار إليها.

الأسس التي بنيت عليها الفتوى

وهذه الفتوى بنيت على أسس علمية، وهذه الأسس التي بنيت عليها فتوى المنع من صلاة الجماعة هي كما يلي:

الأساس الأول: - وصف أهل الاختصاص لخطورة المرض، وسرعة انتشاره بالعدوى، وأهل الاختصاص هم الأطباء، وقد وصفوا هذا الوباء بأن العدوى تنتقل انتقالًا سريعًا، وهذا الأمر مستفيضٌ على مستوى الناس جميعًا، مسلمهم وكافرهم، وعالمهم وجاهلهم. وعلى هذا الأساس نُزّلت فتاوى أهل العلم.

الأساس الثاني: - أن الشرّ - إذا ظهرت بوادره - فأخذ الحيلة معتبر في الشريعة، فإذا توقع المسلمون شرًّا، وغلب على ظنهم أنه هذا الشرّ سيحصل، جاز لهم اتّخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه، وهناك كثير من الأحكام تبنى على التوقعات إذا كانت توقّعات معتبرة. ومن الأمثلة على ذلك صلاة الخوف، فإنه تشرع صلاة الخوف لجرّد توقّع هجوم العدو.

^١ وقد وقعت "وقعة الحرّة" في عهد يزيد بن معاوية، وترك الناس الصلاة في المسجد النبوي لعذر الخوف، إلا ما نقل عن سعيد بن المسيّب أنه كان يصلي في المسجد النبوي.

ب - وفي غزو التتار العراق ترك المسلمون صلاة الجماعة خوفًا على أنفسهم، وقد ذكر ابن كثير في "البداية والنهاية" - أحداث سنة (٦٥٦ هـ) - دخول التتار بلاد العراق، وأن ذلك نتج عنه شر عظيم، كتعطّل المساجد والجماعات والجمّع مدة شهور ببغداد.

الأساس الثالث: - أنه إذا خشي المسلمون من أن تكون صلاة الجماعة سبباً لانتشار الوباء، فإن عموماً الأدلة تدلّ على جواز إغلاق المساجد دفعاً للضرر.

الأساس الرابع: - يجب طاعة ولادة الأمور في المعروف، وإغلاق المساجد حفاظاً على الأرواح من المعروف.

قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولي منكم". وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره، ما لم يؤمر بمعصية". متفق عليه عن ابن عمر.

وبناء على ما تقدّم من الأدلة فإنه يشرع لولادة الأمر توقيف صلاة الجماعة في المساجد كنوع من اتخاذ الاحترازاات.

وأجاز فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين لولادة الأمور إغلاق المساجد للحاجة.^١

القول الثاني: القول بتحريم توقيف صلاة الجماعة في المساجد

وهذا قول بعض المشايخ، وقد استدّلوا على تحريم توقيف صلاة الجماعة في المساجد بأشياء، وهي:

١ - أن صلاة الجماعة فيها خير عظيم، فلا ينبغي توقيفها.

وقد أجيب عن ذلك بأنه لم ينازع أحدٌ في فضل صلاة الجماعة، ولكن المفسدة الحاصلة من الاجتماع في المساجد مع انتشار هذا الوباء أعظم من مصلحة هذا الاجتماع، وهذه المفسدات عظيمة تعود على الأرواح، وعلى الأموال الضخمة التي تنفق في علاج هؤلاء المرضى.

٢ - استدّل بعضهم بالآية: "ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه، وسعى في خرابها".

وقد أجيب عن ذلك بأن الآية فيمن يخرّب المساجد، وليس فيمن يحافظ على أرواح المسلمين.

٤ - ذكر بعضهم أن الجماعة شرعت في صلاة الخوف وهو خوفٌ محقق، فهي مشروعة في حالة الخوف المتوقع من باب أولى.

^١ قال الإمام البخاري في "صحيحه" (كتاب الحجّ/ "باب: إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء"):

قال الشيخ العثيمين في "شرح صحيح البخاري" (٣٠٨/٥): "قوله: - رحمه الله -: "باب إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء" أراد المؤلف رحمه الله أن يبيّن: أن إغلاق المساجد والكعبة وما أشبه ذلك للحاجة لا بأس به، ولا يقال: إن هذا من منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه، لأن هذا لمصلحة، أو حاجة، و لضرورة أحياناً، فلا حرج".

وقد أوجب عن ذلك بأن الشارع قد أسقط في صلاة الخوف أشياء واجبة، فأجاز ترك استقبال القبلة في صلاة الخوف، وأجاز الاختلاف على الإمام فيها، ونحو ذلك من الأشياء، حتى يحتاط المسلمون لأنفسهم، فيجوز ترك صلاة الجماعة حتى يحتاط المسلمون لأنفسهم.

٥ — أن سبب هذه الأوبئة هي الذنوب، وعلاج الذنوب يكون بالتوبة إلى الله، والاستغفار والرجوع إلى الله، وليس المنع من صلاة الجماعة.

ونجيب عن ذلك بأن الله تعالى لو سلط العقوبات — كالفيضانات والزلازل والبراكين والحرائق — على بعض القرى بسبب المعاصي، فإنه يجب على الناس التوبة إلى الله من هذه المعاصي، ويجب عليهم اتخاذ الأسباب الواقية من هذه الكوارث العامة، وإلا كانوا ممن ألقى بنفسه إلى التهلكة، ويجب على ولاية الأمور اتخاذ الاحترازمات المطلوبة لوقاية الناس من الهلاك، وإلا كانوا ممن فرطوا في رعيته، هذا هو الواجب، وليس الاقتصار على التوبة فقط.

٦ — قال بعضهم: إن النبي — صلى الله عليه وسلم — علمنا كيف نتعامل مع الطاعون، وأنه لا يجوز دخول الأرض التي فيها طاعون، ولا الخروج منها، ولم يأمرنا بترك صلاة الجماعة.

ونجيب عنه بأن المراد بذلك فصل البلد الموبوء عن غيره من البلدان، لكن إذا كان الناس قد دخلوا البلد الموبوء، وخرجوا منه، وحملوا معهم الوباء إلى كل مكان، وانتشر المرض إلى جميع أنحاء العالم، فهنا يجوز لنا أن نبذل كل الأسباب للوقاية من هذا الوباء، ولو بتوقيف صلاة الجماعة في المساجد.

٧ — وقال بعضهم: إنه قد وقع الطاعون في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فتشاور هو والصحابة، فلم يعطلوا صلاة الجمعة ولا صلاة الجماعة.

وأجيب عنه بما أوجب عن الاستدلال السابق.

٨ — أن إيماننا بالقضاء والقدر وتوكلنا على الله يقتضي أننا لا نترك ما أوجب الله علينا من صلاة الجماعة خوفاً من المرض.

وأجيب عنه بأن الإيمان بالقضاء والقدر، والتوكل على الله لا يعني ترك العمل بالأسباب، وقد كان النبي — صلى الله عليه وسلم — هو وأصحابه — رضي الله عنهم — مؤمنين بالقضاء والقدر، ومع ذلك لم يمنعهم إيمانهم بالقضاء والقدر من العمل بالأسباب، ومن ذلك صلاة الخوف، وفيها ترك بعض أركان الصلاة وبعض واجباتها.

٩ — قال بعضهم: إن الله يقول: "واستعينوا بالصبر والصلاة"، فهل الاستعانة هنا بإقامة الصلاة في المسجد، أو بترك صلاة الجماعة.

ويجاب عنه بأن الله أمر بالاستعانة بالصبر والصلاة وأطلق الأمر، ولم يقل أحدًا إن هذه الاستعانة لا تحصل إلا في المساجد، بل يتم في أي مكان ولو في البيت، والمريض يصبر على الابتلاء ويستعين بالصبر والصلاة وهو في بيته، وهو ممن لا تجب عليهم صلاة الجماعة.

١٠ — استدلل بعضهم بحديث: "من صلى الصبح في جماعة فهو في ذمة الله"، قال: فنحن في ذمة الله.

ويجاب عنه بأنه ليس في الحديث ترك العمل بالأسباب، ولم يفهم واحد من هذه الأمة أن هذا الحديث يدل على ترك العمل بالأسباب.

وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي الصبح جماعة، وكان يعمل بالأسباب ويجهز الجيش للمعارك، ويعمل الخطط، ويأمر بحفر الخنادق، ويقسم الناس في المعركة. وكان يسافر ويحمل معه الزاد والراحلة، ويحمل معه المال، ويلبس الثياب المناسبة. كل هذا وهو - صلى الله عليه وسلم - في ذمة الله.

١١ — قال بعضهم: لم يؤذن للأعمى في ترك صلاة الجماعة مع أنه لم يجد له قائدًا يلائمه، فكيف يؤذن للصحيح في التخلف عن صلاة الجماعة.

ويجاب عنه بأن الخوف عذر بالإجماع، والخائف أولى من الأعمى بالعذر.

١٢ — قال بعضهم: بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا حزبه أمرٌ بادر إلى الصلاة، فهل إذا حزبنا هذا الوباء تركنا صلاة الجماعة؟
ويجاب عنه بأمرين:

أحدهما: - أن المسلم يمكنه المبادرة إلى الصلاة ولو بيته، ولا يشترط للصلاة مكان.

والثاني: - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما جاء المشركون إلى بدر خرج لقتالهم، وترك صلاة الجماعة في المسجد النبوي هو ومن معه.

١٣ — أنها شعيرة من شعائر الإسلام، فلا تترك بوجه من الوجوه.

وأجيب عن ذلك بأن من شعائر الإسلام ما يجوز تركها إذا حصل ضررٌ للمسلمين، فصلاة العيد في المصلى من شعائر الإسلام، ويجوز تركها لعذر كحصول مطر ونحوه.

١٤ — قال بعضهم: إن المانع من صلاة الجماعة اعتمدوا على خبر الكفار، ولا ينبغي تصديقهم.

وأجيب عن ذلك بأن هذا المرض عرفه الكافر والمسلم، ولا يشك في ذلك رجل عاقل، ثم لنفترض أن الكفار هم الذين عرفوه وأخبرونا عنه، فنحن نصدقهم في أمور الطب، ونقبل أخبارهم في الأدوية، ونشرها كما هي، ونقبل أقوالهم في يقرّونه من علميات جراحية، سواء سافروا إلى بلادهم للعلاج، أو زارونا إلى بلادنا.

فأقول الكفار في باب الطب مقبولة إذا لم يكن كلامهم مخالفاً للشرعية.

١٥ — قال بعضهم: إن المطلوب منع من أصيب بهذا المرض فقط، لا منع الجميع.

وأجيب عن ذلك بأن المريض بهذا المرض يُصاب به، ويبقى مدة لا يشعر به، ولا يظهر مرضه إلا بعد أن يصيب الآخرين به، فلذلك كان الأولى منع صلاة الجماعة من أساسها.

١٦ — وقال بعضهم: لماذا تُغلق المساجد، وتترك الأسواق مفتوحة؟!.

وأجيب عن ذلك بأن هذا الاعتراض لا يتم في حق البلاد التي منعت الدولة فيها من كل التجمعات كالسعودية، وإنما يتم في حق وزير الأوقاف اليمني لأنه منع الجمع، والجماعات، وحلقات العلم، وحلقات التحفيظ في حدود المساجد، وهو إنما أصدره في حدود صلاحياته وحدود سلطانه، وليس له صلاحيات ولا سلطان على الأسواق وغيرها، فلا ينبغي أن يُعترض على هذا القرار بمثل هذه الاعتراضات.

١٧ — قال بعضهم: لا ينبغي أن تُترك صلاة الجماعة بناءً على احتمالات، بل لابد من أمور يقينية.

وأجيب عن ذلك بأن الشرّ - إذا ظهرت بوادره - فإن أخذ الحيطة معتبر في الشريعة، فإذا توقع المسلمون شرّاً، وغلب على ظنهم أنه هذا الشرّ سيحصل، جاز لهم اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه، وهناك كثير من الأحكام تبنى على التوقعات إذا كانت توقعات معتبرة.^١

١٨ — قال بعضهم: إن قرار المنع من صلاة الجماعة قد حصلت فيه مبالغات.

وأجيب عن ذلك بأن هذا المعارض ليس من أهل الاختصاص وإنما يتكلم في غير تخصصه بدون علم، والمرجع هم أهل الاختصاص وهم الأطباء، والأطباء يأمرّون الناس باتخاذ الإجراءات الوقائية.^٢

^١ ومن الأمثلة على ذلك صلاة الخوف، فإنه تشرع صلاة الخوف لجرّد توقع هجوم العدو وميلهم على المسلمين.

^٢ ثم إن المتكلم قد أخرج كلاماً جديداً اشتمل على تراجع عن كلامه السابق.

١٩ — قال بعضهم: حصلت طواعين من قبل، ولم يعلم أنهم منعوا من الصلاة في المساجد. وأجيب عن ذلك بأنه قد حصلت أوبئة، وأمراض عامة وخشي المسلمون فيها على أنفسهم فاعتزلوا المساجد.

أ — لما وقع طاعون عمواس بالشام، ومات فيه أبو عبيدة عامر بن الجراح، ثم مات فيه معاذ، قام عمرو بن العاص خطيباً في الناس، وأمرهم بالتفرّق وترك الاجتماع. قال ابن كثير في "البداية والنهاية":

"فلما مات استخلف على الناس عمرو بن العاص فقام فيهم خطيباً، فقال: أيها الناس، إن هذا الوجع إذا وقع فإنما يشتعل اشتعال نار، فتحصنوا منه في الجبال ... قال: ثم خرج وخرج الناس فتفرّقوا، ودفعه الله عنهم، قال: فبلغ ذلك عمر بن الخطاب من رأي عمرو بن العاص فوالله ما كرهه" ١ هـ.

ولاشك أن تحصّنهم بالجبال يعني ترك المساجد.

ب — قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء":

"وفي سنة ثمان مبدأ فتنة البساسيري، وخطب بالكوفة وواسط، وبعض القرى للمستنصر العبيدي، وكان القحط عظيماً بمصر وبالاندلس، وما عهد قحط ولا وباء مثله بقرطبة، حتى بقيت المساجد مغلقة بلا مصل، وسُمّي عام الجوع الكبير" ٢.

ج — قال الحافظ ابن حجر في "إنباء الغمر عن أبناء العمر":

"وفي أوائل هذه السنة وقع بمكة وباء عظيم بحيث مات في كلّ يوم أربعون نفساً، وحصر من مات في ربيع الأول ألفاً وسبعمائة، ويقال إن إمام المقام (أي: المسجد الحرام) لم يصلّ معه في تلك الأيام إلا اثنين، وبقيّة الأئمة بطلوا لعدم من يصلّي معهم" ٣.

د — قال المقرئ في كتابه: "السلوك" عن الطاعون الأسود الذي وقع عام (٧٤٩ هـ): "تعطّل بسببه الأذان من عدّة مواضع، وبقي في الموضع المشهور بأذان واحد، وأغلقت أكثر المساجد، والزوايا، وبطلت الأفراح، والأعراس بين الناس" ٤.

١ "البداية والنهاية" (٩١/٧).

٢ "سير أعلام النبلاء" (٣١١/١٨).

٣ "إنباء الغمر عن أبناء العمر" (٤٢/٨).

٤ "السلوك" (٨٨/٤).

هـ — قال الجبرتي في "تاريخ عجائب الآثار":

"وكان مبدأ هذا الأمر من شعبان، وأخذ في الزيادة في شهر ذي القعدة، والحجّة، حتى بلغ النهاية القصوى، فكان يموت كلّ يوم من أسيوط خاصّة زيادة على الستمائة، وصار الإنسان اذا خرج من بيته لا يرى الا جنازة، أو مريضاً، أو مشغلاً بتجهيز ميّت، ولا يسمع إلا نائحة، أو باكية، وتعطلّت المساجد من الأذان، والإمامة لموت أرباب الوظائف، واشتغال من بقى منهم بالمشي".^١

٥ — الخلاصة

استعرضنا أدلة الفريقين، وقد رأيت أن أغلب المعترضين على قرار المنع قد تكلفوا في الاستدلال جدّاً، حيث نزلوا الأدلة في غير موضعها، فصاروا كمن أراد أن يصلي الفريضة قبل دخول وقتها، فلما منعه من الصلاة قبل دخول الوقت، استدللّ لهم بقوله تعالى: "أرأيت الذي ينهى * عبداً إذا صلى".

وهو استدلال في غير موضعه.

وبعد أن استعرضنا أدلة الفريقين، نرى أن توقيف صلاة الجماعة في المساجد لمثل هذه الأوبئة جائز، وليس فيه أدنى حرج، ولا ينبغي أن يخالف في ذلك عاقلٌ منصف، وإذا أمر بذلك ولاية الأمور فيصير التوقيف واجباً، وذلك لما تقدّم من الأدلة الشرعية، والقواعد المرعية.

وولاية الأمور قد يحتاجون إلى منع مثل هذه التجمّعات لأمر، كأن تكون هناك أمراض يخاف من انتشارها، أو تكون هناك عصابات مسلّحة في بعض المدن، أو ينتشر السباع في مدينة من المدن، فيحتاج فيها ولاية أمر المسلمين لمنع التجوّل، أو لمنع الخروج من البيوت، أو لإغلاق المساجد، أو نحو ذلك.^٢

نسأل الله العظيم بأسمائه وصفاته أن يرفع عن المسلمين هذا الوباء وغيره من الأوبئة، ونسأل الله أن يحفظ بلاد المسلمين من كلّ سوء ومكروه.

كتبه علي الحذيفي العدني

^١ "تاريخ عجائب الآثار" (٢/٤٤٠).

^٢ وقد حصل ذلك في حادثة جهيمان، حيث اشتبك الجنود مع البغاة - جهيمان وأتباعه - ومنع الناس من الذهاب إلى المسجد الحرام عدّة أيام خوفاً عليهم من الموت أو الإصابات.